



"حماية الأقليات" الدينية أو العرقية، ظلت طوال ثلاثة قرون هي إحدى أبرز ذرائع الاحتلال الأوروبي لكثير من ممالك الدولة العثمانية؛ ففرض نفوذ ديني أو سياسي خارجي على أقلية في دولة ما تعد إحدى الوسائل الناجعة للتدخل في شؤونها. ولقد أجاد الانجليز والفرنسيين والروس اللعب بهذه الورقة، وجعلوها مبرراً لاحتلال تلك الممالك في القرم والقوقاز والبلقان.. إلخ.

ويكفي النظر إلى أن احتلال دولة بحجم مصر كانت ترعايته الأولى في العام 1882 كان حماية الأجانب في الإسكندرية بعد أن طعن مالطي، "عربي" مصرى بسبب اختلاف على أجرا ركوب! سرعان ما نفخت فيها بريطانيا وعقدت مؤتمراً أوروباً لمناقشة "المسألة المصرية"؛ فدكوا الإسكندرية وهدموا مساجدها ودورها واحتلوا مدن مصر واحدة تلو الأخرى لـ"حماية الأجانب"!

لم تزل الذريعة واحدة، ترافقتها أخرىات كتأمين ممر بحري "كقناة السويس مثلاً" أو حجزاً على أملاك دولة مدينة، لكن تبقى فكرة "حماية الأقليات" عنصراً ثابتاً تتبدل عليه الذرائع الأخرى بحسب الحالة.

طور الغرب هذه الذريعة، وقننها دولياً؛ فأصبحت فكرة "تمكين الأقليات" مطلباً عالمياً تفرضه الدول الكبرى، وتمرره من خلال مؤسسات دولية تبدو للبساطاء "محايدة" كالأمم المتحدة.. وخطورة "التطوير" هذا ليس فقط اتخاذه ذريعة -كما في الماضي- لفرض احتلال فقط، وإن كان لكبيراً، وإنما يتجاوز هذا إلى جعل كلمة التمكين هذه لا تعني فقط الحصول على حقوق، بل امتيازات عن الأغلبية، وحسب، وإنما يتجاوز هذا كله إلى حكم الأقلية للأغلبية، مثلما قد فعل هذا مؤخراً في تمكين الأقلية النصيرية من حكم سوريا، والشيعية الإمامية من حكم العراق، والجارودية (الحوثية) في اليمن، وـ"المسيحية" في إرتريا، وتنحية الأغلبية الباشتونية من حكم أفغانستان فعلياً لحساب قوميات أخرى..

وبمعنى آخر قريب تمكين الأقليات المتغيرة والنظم العسكرية الأقلوية (عبر سلسلة طويلة من الانقلابات العسكرية في كثير من دول العالم الإسلامي).. إلخ

تم هذا "التمكين" للأقليات في عديد من دول المنطقة، وتحقق مراد الغرب، لكن ما الذي جنته المنطقة منه؟ جنته ما أوضحته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من إحصاء يرسم صورة ربما كانت دقيقة عن تدفق

اللاجئين من دول المنطقة إلى أوروبا، إذ تشكل نسبة اللاجئين إلى أوروبا ممن يخضعون لنظم "تمكين الأقليات" الأعلى من بين اللاجئين، فتحتل سوريا التي يحكمها نظام نصيري أقلوي نسبة تبلغ نحو 34% وكل من إرتريا التي اشترط الغرب لمنها "الاستقلال" عن إثيوبيا أن يبقى حكمها "مسيحياً" رغم أن أغلبيتها الكاسحة من المسلمين، وأفغانستان التي تخضع لحكم أقلوي قومي، خاضع لاحتلال غربي تماماً، بنسبة 12% لكل منها، شأن الأخير فيه كشأن العراق الذي أفرز احتلاله حكماً أقلوياً هو الآخر، نفذ بعنابة لإظهاره ديمقراطياً!

هذا حصاد حكم الأقليات، وتمكينها؛ فالأقلية لكي تحكم لابد أن تبسط نفوذها بقوة على "مواطني" دولتها؛ فإذا ما أضيف إلى هذه "القوة السلطوية" أحقاداً طائفية عميقـة الجذور، خلقت في الماضي حروباً دينية، وماس متنوعة؛ فإن بطيئها يكون رهيباً للحد الذي يجعل ضحاياها يقذفون بذواتهم وفلذات أكبادهم في عرض البحر، في قوارب مهترئة، فارين من حروب واضطهاد وقهـر وإفقار يفوق قدرة البشر على الاحتمال، ويحـدو بهـم إلى "رحمة البحر" التي لا توافقـهم على الدوام، فيغرقـ من يغـرقـ، ويـبقى من يـبقى ليـلـقـى لأـواـءـ ومعـانـاةـ بلـونـ آخرـ منـ عـراـبـيـ حـكـمـ الأـقـلـيـاتـ وـتـمـكـينـهاـ/ـأـورـوبـيـينـ.

هذا الحصاد، وما ذهلـ الغـربـ عنـ مـقصـدهـ؛ فـهوـ مـدرـكـ تـمامـاـ ماـ يـرنـوـ إـلـيـهـ، وـهـوـ حـيـثـ يـرـىـ ماـ جـنـتـهـ يـدـاهـ فيـ أـزـمـةـ الـلاـجـئـينـ الكـبـيرـةـ هـذـهـ لـاـ يـكـفـ عـنـ غـرـورـهـ وـتـكـبـرـهـ بـالـإـبـقاءـ عـلـىـ أـنـظـمـةـ كـبـشـارـ وـأـفـورـقـيـ وـالـعـبـادـيـ.. بـلـ يـعـاـودـ عـنـادـاـ فـيـ اـسـتـنـسـاخـ التـجـرـيـةـ تـلـوـ أـخـرـىـ، وـهـاـ هـوـ يـدـرـسـ بـجـديـةـ فـكـرـةـ تـمـكـينـ الأـقـلـيـاتـ "ـالـمـسـيـحـيـةـ"ـ فـيـ مـصـرـ عـبـرـ حـصـةـ مـمـيـزةـ فـيـ الـحـكـمـ الـقـادـمـ، وـفـيـ التـمـهـيدـ لـمـثـلـهـ فـيـ بـعـضـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ الـأـخـرـىـ.

تمكين الأقليات قضـىـ بـأـلـاـ نـجـدـ مـنـ بـيـنـ مـئـاتـ الـآـلـافـ مـنـ الـلاـجـئـينـ فـيـ قـوـارـبـ الموـتـ هـذـهـ إـلـاـ نـزـرـاـ قـلـيلـاـ جـداـ يـكـادـ لـاـ يـذـكـرـ مـنـ تـلـكـ الأـقـلـيـاتـ؛ـ فـيـمـاـ الـغـالـبـيـةـ غـارـقةـ..ـ غـارـقةـ فـيـ مـعـانـاتـهـ وـآـلـمـهـاـ..ـ وـفـيـ الـبـرـ أـيـضاـ!

المسلم

المصادر: